

أثر إنشاء النظام المالي المحاسبي الالكتروني على اتخاذ القرارات
في معهد الدراسات الاستشارية في جامعة الإمام عبد الرحمن بن
فيصل بالدمام

زهرة حبلان على الصفار

(2021205218)

مشروع تخرج- 1

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

الفصل الدراسي الأول- 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

سورة التوبة - آية 105

الإهداء

بكل الحب أهدي لكم نتاج جهدي المتواضع
إلى داعمي الأول، إلى من أخذ بيدي لبداية مسيرتي الجامعية، إلى الرجل الأبرز في
حياتي، إلى زوجي وشريك حياتي
إلى ابنتي، غاليتي، التي بذلت جهداً في مساعدتي، إلى حبيبة قلبي رغد
إلى أختي العزيزة على قلبي زينب جعفر عبدالعال
إلى جميع أسرتي، ومن ساندني من أولادي وبناتي الأعزاء.

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله عز وجل أولاً

كما في قوله تعالى (لأن شكرتم لأزيدنكم) سورة إبراهيم - الآية رقم 7

فالحمد لله كما يحب أن يحمد كما هو أهله وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله،
الحمد لله من أول الدنيا إلى فنائها، ومن الآخرة إلى بقائها، الحمد لله على كل نعمة.
كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل من كان له بعد الله الفضل في إتمام بحثي الجامعي،
ولكل من قدم لي العلم والفكر ومن مد يد العون إلى دون ضجر أو كلل.

بداية من جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل وجميع منسوبي معهد الدراسات
الاستشارية ومركز التعليم المستمر في الفرع الرئيسي بالراكة

وأخص بالشكر د. منى مصطفى العشري

فهرس المحتويات

1	الغلاف
2	الآية
3	الإهداء
4	شكر وتقدير
5	فهرس المحتويات
7	مقدمة
7	مشكلة الدراسة
8	أهمية البحث
8	أسئلة البحث
8	أهداف البحث
9	فرضيات البحث
10	حدود البحث المكانية
10	العلاقة بين متغيرات البحث وفرضيات البحث
12	التصور العام لهيكل البحث
13	المبحث الأول
13	عرض وتحليل الدراسات السابقة
15	تحليل الدراسات السابقة
16	المبحث الثاني
16	الإطار النظري للنظام المحاسبي الالكتروني وعملية اتخاذ القرارات
17	النظام
17	المقومات الأساسية للنظام
17	نظام المعلومات
17	نظم المعلومات المحاسبية
20	خصائص عملية اتخاذ القرار
20	أهداف اتخاذ القرار
20	أهمية اتخاذ القرار
21	عناصر اتخاذ القرار
21	طبيعة صنع القرار
22	متطلبات القرار الرشيد
22	مراحل صنع القرار
23	المبحث الثالث
24	المقدمة

24	النظام المالي المستخدم في معهد الدراسات الاستشارية
25	اتخاذ القرارات
25	مستخدمي القوائم المالية وعملية اتخاذ القرار
27	السياسات المحاسبية
28	الأساس المالي المحاسبي المطبق
28	السياسة العامة
28	التقارير المالية السنوية
30	النتائج والتوصيات
31	قائمة المراجع
35	الملاحق

فهرس الاشكال	
رقم الشكل	رقم الصفحة
١	١٠
٢	١١
٣	٢٠
٤	٢٠
٥	٢٨

مقدمة

يعد معهد الدراسات والخدمات الاستشارية والخدمات بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل من اهم الموارد الذاتية للجامعة وهو حلقة الوصل بين الجامعة والقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني مثل بيوت الخبرة الوطنية والتي تتميز بتقديم المشاريع والدراسات التعاقدية والخدمات الاستشارية والأكاديمية والمالية والإدارية بجودة عالية تتوافق مع متطلبات التنمية الوطنية وسوق العمل، وبشكل يعكس قدرة الجامعة على التفاعل مع احتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي والعمل على تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030م في بناء وطن طموح واقتصاد مزدهر ومجتمع معرفي متطور من خلال الإمكانيات المادية والبشرية داخل الجامعة، حيث تعد الدراسات الاستشارية والاشرافية والعقود والمشاريع الخدمية بالإضافة الى بيوت الخبرة المقدمة للجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في شتى مجالات المعرفة المختلفة، كما يعد مركز التعليم المستمر مصدراً من الموارد الذاتية لإيرادات الجامعة، ويلعب النظام المالي المحاسبي دوراً هاماً في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات المختلفة، حيث يسعى العملاء المختلفون دوماً الى تحقيق نوع من الأمان في التعاملات المالية التجارية وذلك من خلال ما تظهره النتائج المالية الدقيقة المستخرجة عن نظام مالي الكتروني عالي الجودة.

ويعد معهد الدراسات والخدمات الاستشارية، ومركز التعليم المستمر في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بمدينة الدمام عينة هذا البحث لأغراض البحث العلمي فقط وذلك من أجل الوصول الى قرائن تساعد متخذي القرار في تقييم أثر النظام المالي المحاسبي على اتخاذ القرارات في التعاقد من قبل المستفيدين من خدمات المعهد ومركز التعليم المستمر وبالتالي تنمية الإيرادات المستقبلية من خلال التعاقدات المختلفة خارج الجامعة، وذلك من خلال نظام البيانات المالية المحاسبية الالكترونية وتقييم كفاءة النظام الحالي، والنظام المحاسبي الالكتروني.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة البحث في تقييم نظام تسجيل العمليات المالية للتعاقدات مع الجهات الحكومية والجهات الخاصة بمختلف أنواعها، حيث أن عمليات التسجيل تتم على مستوى فردي يدوي يعتمد على تسجيل بعض جداول الاكسل وحفظ بعض الملفات الخاصة، بحيث لا يمكن للبعض من متخذي القرار الاطلاع عليها وهذا قد لا يساعد في اتخاذ الكثير من القرارات الهامة المستقبلية في ابرام بعض العقود الاستشارية والخدمية مع الجهات المختلفة بعكس النظام المالي المحاسبي المؤتمت والذي يعطي تصوراً كاملاً عن مجريات العمليات المالية المختلفة ونتائجها في نهاية كل سنة مالية حتى تتمكن الإدارة العليا من تجنب المخاطر المستقبلية المحتملة

أهمية البحث

يوصي الباحث بأهمية وضع نظام مالي محاسبي الكتروني يمكن من خلاله قياس نتائج الاعمال لكل سنة على حده، ويساعد متخذي القرار على تتبع نتائج أعمالهم خلال الأعوام بشفافية عالية تمكنهم من ابرام العقود الاستشارية المختلفة بكفاءة عالية من خلال جودة مخرجات النظام المالي المحاسبي الإلكتروني وذلك بهدف تقليل المخاطر المستقبلية المحتملة الناتجة عن التعاقدات مع الجهات الخارجية الحكومية والخاصة.

أسئلة البحث

1. ما هي هيكلية النظام المالي والمحاسبي المعتمد في المعهد ومركز التعليم المستمر؟
2. كيف يتم تطبيق هذا النظام على العمليات المالية والمحاسبية في المعهد ومركز التعليم المستمر؟
3. ما هي التحديات التي تواجه تطبيق النظام المالي المحاسبي في المعهد ومركز التعليم المستمر؟
4. ما هي الفوائد المترتبة عن استخدام النظام المالي المحاسبي في تسير أعمال المعهد ومركز التعليم المستمر؟
5. هل للنظام المالي المحاسبي تأثير ملموس على كفاءة وفعالية إدارة المعهد ومركز التعليم المستمر؟
6. ما هي الممارسات الدولية والمحلية المعتمدة في تطبيق النظام المالي المحاسبي في الجامعات والمؤسسات التعليمية؟
7. كيف يمكن تحسين النظام المالي المحاسبي في المعهد ومركز التعليم المستمر التابعين للجامعة لتحسين أداء الإدارة المالية؟
8. ما هي التدابير اللازمة لضمان تطبيق النظام المالي المحاسبي بفعالية وشفافية في المعهد
9. ما هي الدروس المستفادة من تجارب الجامعات الأخرى في تطبيق النظام المالي المحاسبي؟
10. هل هناك أي تحديات خاصة تتعلق بتطبيق النظام المالي المحاسبي في المعهد ومركز التعليم المستمر؟

أهداف البحث

1. تحليل أثر تطبيق النظام المالي المحاسبي على فعالية إدارة الموارد المالية في المعهد ومركز التعليم المستمر.
2. دراسة تأثير النظام المالي المحاسبي على شفافية ودقة التقارير المالية الصادرة عن المعهد ومركز التعليم المستمر.
3. استكشاف كيفية تحسين الإجراءات المحاسبية والمالية في المعهد ومركز التعليم المستمر من خلال تطبيق نظام مالي محاسبي متطور.
4. تحليل أثر النظام المالي المحاسبي على قدرة المعهد ومركز التعليم المستمر على اتخاذ قرارات استراتيجية محكمة وأمنة من المخاطر المستقبلية (التخطيط المالي).

5. دراسة تأثير تبني النظام المالي المحاسبي على الامتثال للتشريعات المالية والضريبية المحلية والدولية إن وجدت.
6. تقييم أثر تطبيق النظام المالي المحاسبي على تحسين كفاءة العمليات المالية والمحاسبية في المعهد ومركز التعليم المستمر.
7. استكشاف التحديات والعقبات التي تواجه عملية تطبيق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات التعليمية مثل المعهد ومركز التعليم المستمر.
8. تحليل كيفية تأثير النظام المالي المحاسبي على توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف المعهد ومركز التعليم المستمر الأكاديمية والاستشارية.
9. دراسة تأثير النظام المالي المحاسبي على تحسين سياسات الرقابة الداخلية والمراقبة المالية في المعهد ومركز التعليم المستمر.
10. تقييم مدى تأثير تبني النظام المالي المحاسبي على تحسين مستوى الثقة لدى المستفيدين من خدمات الجامعة بشأن إدارة الموارد المالية في المعهد ومركز التعليم المستمر.

فرضيات البحث

1. فرضية الأداء المالي: يفترض الباحث أن تطبيق نظام مالي محاسبي متطور في المعهد، وفي مركز التعليم المستمر التابعين لجامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل سيؤدي إلى تحسين الأداء المالي بزيادة الكفاءة في إدارة الموارد المالية وتقليل التكاليف الإدارية وكفاءة التخطيط المالي المستقبلي واتخاذ القرارات.
2. فرضية الشفافية والمساءلة: يفترض الباحث أن تبني النظام المالي المحاسبي سيسهم في تعزيز مستوى الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية في المعهد ومركز التعليم المستمر، مما يؤدي إلى تحسين الثقة لدى المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الجامعة وبالتالي جذب الكثير من المشاريع والتعاقدات وزيادة موارد الجامعة.
3. فرضية الكفاءة التشغيلية: يفترض الباحث أن تطبيق النظام المالي المحاسبي سيسهم في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية للمعهد ومركز التعليم المستمر، مما ينتج عنه توفير الموارد الذاتية بكفاءة وتحسين جودة الخدمات المقدمة.
4. فرضية التوافق مع التشريعات الضريبية والمالية: يفترض الباحث أن تطبيق النظام المالي المحاسبي سيساهم في ضمان التوافق مع القوانين والتشريعات المحلية والدولية في مجال الضرائب والمالية، كما يسهم في توريد المستحقات الضريبية أولاً بأول.
5. فرضية الرقابة والمراقبة: يفترض الباحث أن تبني النظام المالي المحاسبي سيعزز سياسات الرقابة الداخلية والمراقبة المالية في المعهد ومركز التعليم المستمر، مما يقلل من مخاطر الاحتيال والتلاعب المالي، ويعزز نظام الرقابة الداخلية على الموارد الذاتية للجامعة. تتطلب هذه الفرضيات إجراء دراسة شاملة وتحليل دقيق للبيانات والمعلومات المتاحة للتحقق من صحتها وتأكيدا أو نفيها، ومن ثم استنتاج النتائج

حدود البحث المكانية

مكان التطبيق المقترح لدراسة أثر النظام المالي المحاسبي في معهد الدراسات والخدمات الاستشارية ومركز التعليم المستمر في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام يمكن أن يكون داخليًا وخارجيًا، وذلك لتحقيق أهداف البحث وفهم الآثار بشكل شامل. إليك مكان التطبيق المقترح:

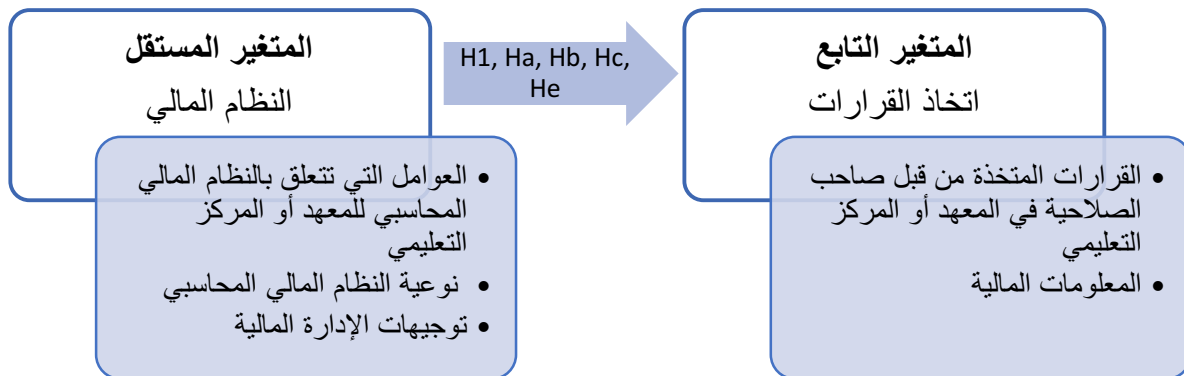
1. داخل المعهد ومركز التعليم المستمر:

- يتضمن هذا المكان دراسة أثر تطبيق النظام المالي المحاسبي على عمليات وأداء المعهد الداخلية ومركز التعليم المستمر.
- يمكن تقييم كيفية تأثير النظام المالي المحاسبي على عمليات إدارة الموارد المالية داخل المعهد ومركز التعليم المستمر مثل ميزانية الإنفاق والتخطيط المالي والتقارير المالية.
- يمكن دراسة تأثير النظام على جودة الخدمات التي يقدمها المعهد ومركز التعليم المستمر وكفاءته في تقديمها.

2. خارج المعهد ومركز التعليم المستمر:

- يتمثل هذا المكان في دراسة تأثير النظام المالي المحاسبي على علاقات المعهد مع الجهات الخارجية مثل الجهات التمويلية، الشركاء، والعملاء.
 - يمكن دراسة كيفية تأثير النظام على سمعة ومكانة المعهد ومركز التعليم المستمر في المجتمع والسوق.
 - يمكن تقييم تأثير النظام على قدرة المعهد ومركز التعليم المستمر على جذب التمويل والاستثمارات الخارجية.
- باختيار مكان التطبيق المناسب واستخدام منهجية مناسبة، يمكن للبحث أن يقدم رؤى قيمة حول كيفية تأثير النظام المالي المحاسبي على معهد الدراسات الاستشارية ومركز التعليم المستمر في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام وكيفية تحسينهما وتطويرهما لتحقيق أهدافهما بشكل أفضل من أجل استدامة تحقيق الأرباح بكفاءة وأمان أو ما يعرف بكفاءة التخطيط المالي

العلاقة بين متغيرات البحث وفرضيات البحث



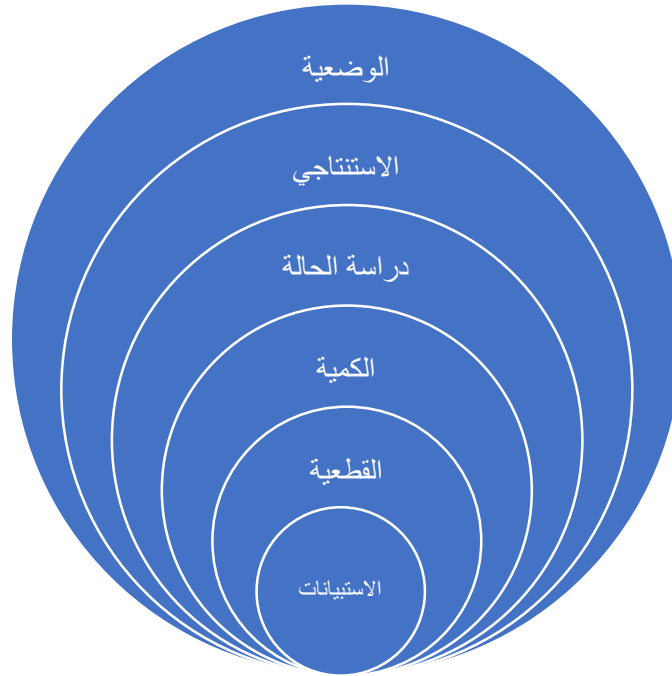
شكل رقم (١)

بالرجوع الى أمثلة فرضيات البحث فإن الأسهم تمثل تلك الفرضيات التالية (حيث أن):

- H1 الفرضية الرئيسية
- Ha الفرضية الأولى
- Hb الفرضية الثانية
- Hc الفرضية الثالثة
- He الفرضية الرابعة

منهجية البحث

بصلة البحث



شكل رقم (٢)

تم اعداد هذا البحث باستخدام المناهج التالية

1. دراسة الحالة
2. المنهج الاستنتاجي
3. الاستبيانات

التصور العام لهيكل البحث

- في سبيل تحقيق اهداف هذه الدراسة؛ تم تقسيم هذه الدراسة الى المباحث التالية:
- المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة
- المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام المالي وعملية اتخاذ القرار
- المبحث الثالث: أثر إنشاء النظام المالي المحاسبي الالكتروني على اتخاذ القرارات في معهد الدراسات الاستشارية
- النتائج والتوصيات
- المراجع
- الملاحق

المبحث الأول

عرض وتحليل الدراسات السابقة

عرض الدراسات السابقة

(عوسي عواق، 2023)

أثر التخطيط المالي على اتخاذ القرارات المالية في المنظمة، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التخطيط المالي على اتخاذ القرارات المالية في منظمة، من خلال استخدام أهم أدوات التخطيط المالي وهي الموازنة التقديرية بدراسة حالة مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري بولاية تيارت حيث تم حساب الانحرافات وتحليلها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية، المتخذة من طرف المؤسسة محل الدراسة. وكذا التعرف على مختلف القرارات، حيث تم التوصل إلى أن مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري لولاية تيارت تعتمد على التخطيط المالي في اتخاذ القرارات المالية وترشيدها، وذلك بالاستعانة بأهم أدواته المتمثلة في الموازنة التقديرية

(محمد محروس سعدون إبراهيم، 2023)

أثر تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية التحليل المالي للقوائم المالية للشركات يهدف إلى فهم أداء الشركة ووضعها المالي وتقدير قدرتها على تحقيق الربح والنمو في المستقبل، يلعب التحليل المالي دوراً حاسماً في عملية اتخاذ القرار بالاستثمار أو عدمه يهدف هذا البحث إلى التعرف على البعد الخاص بالتحليل المالي وميزاته وكيفية الاستعانة به في اتخاذ القرار الاستثماري، وصياغة الجوانب الفكرية لتحليل القوائم المالية، وتم التوصل إلى التالي: تبرز أهمية تحليل القوائم المالية كأداة بارزة وأساسية في فهم الوضع المالي والأداء الاقتصادي للمؤسسات، حيث يقوم تحليل القوائم المالية بتزويد المستثمرين ببيانات دقيقة وشاملة تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، كما يمكن للمستثمرين الاعتماد على تحليل القوائم المالية لاتخاذ قرارات استثمارية أكثر ذكاء.

(دواس، سعيود، 2014)

أثر تكنولوجيا المعلومات على اتخاذ القرارات المالية، تهدف الدراسة إلى: إبراز الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في ترشيد القرارات المالية، وتوضح العلاقة بين المعلومات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات واتخاذ القرارات المالية، كما وتهدف إلى تشجيع المؤسسة على مواكبة التطورات التكنولوجية، بالاعتماد على منهجي الوصفي في الجانب النظري، ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، وتم التوصل إلى التالي: يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في الشركة إلى سهولة ونجاح معالجة العمليات ومن ثم الاستغلال الأمثل للوقت، تنتقل المعلومات في الشركة يصفه منتظمة ودقيقة نسبياً لاعتمادها على تكنولوجيا الحاسوب.

تحليل الدراسات السابقة

بعد أن تم استعراض الدراسات السابقة قد تبين إن ما يميز هذه الدراسة بشكل رئيسي هو تناولها لمتغيرات لم يسبق الربط بينهما، فهناك العديد من الدراسات حول النظام المالي وتأثيره على أداء الشركات وتأثيره بمتغيرات أخرى، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتطبيقي ودراسة الحالة، وبناء على ذلك فإن أهم ما يميز هذه الدراسة، أنه لا توجد دراسة سابقة في حدود اطلاع الباحث- النظام المالي، تناولت ربط هذين المتغيرين ببعضهما (النظام المالي واتخاذ القرارات) ولما للنظام المالي من تأثير بارز على اتخاذ القرارات رأى الباحث ضرورة الربط بين هذين المتغيرين، وركزت الدراسة على استطلاع آراء عينة من المحاسبين والمراجعين في مقر الجامعة بالدمام في المملكة العربية السعودية، هذه الدراسة تمهد الطريق لإجراء دراسات أكثر توسعاً وشمولية وتضيف هذه الدراسة مزيداً من العلم والمعرفة للجامعات بشكل عام ولمعهد الدراسات الاستشارية بشكل خاص.

المبحث الثاني

الإطار النظري للنظام المحاسبي الالكتروني
وعملية اتخاذ القرارات

النظام

مجموعة مترابطة ومتجانسة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين لتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف او مجموعة من الأهداف المحددة في ظل الظروف والقيود التي تفرضها البيئة المحيطة

المقومات الأساسية للنظام

الأهداف – الموارد – البيئة والحدود – القيود – النظم الفرعية – الرقابة – مستخدم النظام

نظام المعلومات

هو جميع العناصر البشرية والمادية التي تستخدم في معالجة البيانات وتحويلها الى معلومات يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات

حيث أن؛

- البيانات: هي حقائق مجردة في صورة اعداد او حروف او رموز ليست ذات معنى او دلالة في حد ذاتها وغير معدة للاستخدام
- معالجة البيانات (عمليات التشغيل): هي تنظيم المدخلات والتي تمثل البيانات عن طريق تبويبها وتحليلها وتفسيرها ليتم استخراج المخرجات التي تمثل المعلومات
- المعلومات: بيانات تم تنظيمها ومعالجتها بواسطة نظام المعلومات لأداء غرض معين في وقت معين أي هي ناتج تشغيل ومعالجة البيانات

مما سبق يُستنتج أن عناصر نظام المعلومات هي: المدخلات – المعالجة – المخرجات
يعتبر نظام المعلومات وسيلة مساعدة في عملية اتخاذ القرارات وليس هدفاً في حد ذاته، حيث أن مهمته تقتصر على توفير المعلومات للجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات

نظم المعلومات المحاسبية

مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتجانسة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية لجميع الفئات التي يهتمها أمر الوحدة الاقتصادية بما يخدم تحقيق أهدافها
يقوم بتجميع المعلومات من النظم الفرعية المختلفة بالمنظمة وتوصيلها الى النظم الفرعية لتشغيل تلك المعلومات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات
النظام المحاسبي هو الإطار العام الذي يحتوي على المبادئ والفروض التي تحدد المستندات والدفاتر والسجلات وجميع الإجراءات والأدوات والتعليمات التي يجب اتباعها لإحكام عمليات القياس وطرق عرض النتائج ومراقبتها بشكل دقيق ومحابيد

ومع إن المبادئ المحاسبية الأساسية قابلة للتطبيق على جميع أنواع الوحدات المحاسبية إلا أن كل وحدة تحتاج إلى تصميم نظام محاسبي للمعلومات المالية يتفق وخصائصها ويشمل هذا النظام على النماذج المحاسبية والسجلات، دليل التعليمات، ودليل الحسابات، وبرامج الحاسوب، والتقارير التي تفي باحتياجات الإدارة.

تعمل المحاسبة المالية على حصر وقياس العمليات المالية الخاصة بالمنشأة بغرض اعداد مجموعة من القوائم والتقارير المالية وتوصيلها بصفة أساسية إلى المستخدمين الخارجيين (بنوك، مستثمرين، جهات حكومية) تستفيد الجهات الداخلية من المعلومات التي ينتجها نظام المحاسبة المالية.

عناصر النظام المحاسبي

أولاً: لمدخلات:

تعتبر المستندات /الفواتير هي بداية مرحلة النظام المحاسبي والمستندات هي وثائق تحمل قرائن العمليات المالية والأحداث وتفصيلها التي يتم قيدها في دفتر القيود اليومية. وهذه الوثائق لها أهمية خاصة لأنها مصدر إدخال البيانات على النظام المحاسبي والدليل الموضوعي على حدوث العمليات، (إيصال إيداع نقدية بالبنك، فاتورة شراء، فاتورة بيع، إيصال سداد).

ثانياً: مرحلة التشغيل (الدورة المحاسبية) تبدأ ب:

- 1- تسجيل العمليات المالية في دفتر القيود اليومية حسب تاريخ حدوثها.
 - 2- التنبؤ: وذلك بترحيل قيود اليومية لدفتر الأستاذ العام.
 - 3- التلخيص: بإعداد ميزان المراجعة.
- وجميع ما سبق يعرف بالسجلات والدفاتر المحاسبية وهي تختلف من منشأة إلى أخرى.

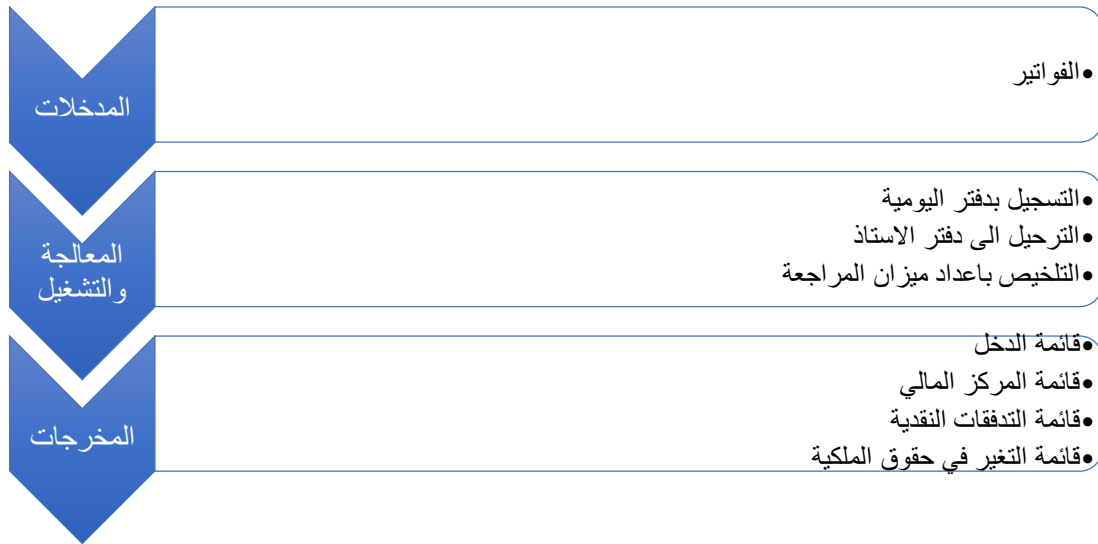
ثالثاً: مرحلة المخرجات:

تعمل على إعداد القوائم المالية، ويوجد أربع قوائم مالية هي:

- أ- قائمة الدخل: هي قائمة تشمل على تفاصيل المصروفات والإيرادات الخاصة بالفترة المالية حيث يمثل الفرق بينهما الربح أو الخسارة التي حققتها المنشأة خلال فترة مالية معينة، وهذه المعلومات لها أهمية في اتخاذ القرارات خاصة لإدارة المنشأة أو الدائنين والمستثمرين لتقييم أداء المنشأة.
- ب- قائمة المركز المالي: هي قائمة تعبر عن الأصول (الممتلكات) والخصوم (الالتزامات) وحقوق الملكية في تاريخ معين وهو تاريخ إعداد القائمة.
- ت- قائمة التدفقات النقدية: توضح حركة النقدية خلال الفترة والتغير في النقدية من الأنشطة التشغيلية والأنشطة التمويلية والأنشطة الاستثمارية.

ث- قائمة التغير في حقوق الملكية: توضح التغير في حقوق أصحاب رأس المال خلال الفترة ونتيجة الأعمال من ربح وخسارة

ويمكن تصوير النظام المحاسبي كالتالي:



الشكل رقم (٣)

عملية اتخاذ القرارات

هو اختيار بيتن مجموعة من الحلول او البدائل المطروحة لمشكلة ما او أزمة ما أو لتسيير عمل معين



الشكل رقم (٤)

خصائص عملية اتخاذ القرار

تتميز عملية اتخاذ القرار بمجموعة من الخصائص والتي تختلف باختلاف طبيعتها ومتخذها وبصفة عامة فإنها تتميز بما يلي:

- اتخاذ القرار عملية ديناميكية مستمرة طيلة مدة حياة المؤسسة.
- هي وظيفة إدارية وعملية تنظيمية.
- هي عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة.
- عملية مقيدة بمجموعة مراحل وليست مطلقة، معقدة وتتسم بالبطء أحيانا.
- أنها تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية واقتصادية.

أهداف اتخاذ القرار

- يكن تحقيق العديد من الأهداف من خلال عملية اتخاذ القرار، ونذكر منها ما يلي:
- تساعد عملية اتخاذ القرارات على تحديد الأساليب والوسائل الإدارية والفنية اللازمة لتنفيذ هذه القرارات ونقلها إلى حيز الوجود تماشياً مع الأهداف العامة والخاصة للمؤسسة.
 - تحدد عملية اتخاذ القرارات مصادر السلطة داخل المؤسسة.
 - تحديد المسؤوليات والصلاحيات والواجبات للأفراد في المؤسسة ككل.
 - تحديد عملية اتخاذ القرارات الأهداف المرجوة منها، وبيانها للجهة المعنية من تنفيذها، والتزام هذه الجهة بالتنفيذ الفعلي.
 - تجنب عملية اتخاذ القرارات المؤسسة وأفرادها من الوقوع في الأخطاء وإبعادهم عن الانحرافات والغموض من خلال المعلومات الدقيقة التي يتضمنها القرار
 - السرعة في انجاز الأعمال في ضوء الإمكانيات المتاحة للمؤسسة.

أهمية اتخاذ القرار

- إن عملية اتخاذ القرار تكتسي أهمية بالغة باعتبارها الضامن الأساسي لبقائها، والتي تتمثل فيما يلي:
- تحليل البيانات والاستفسار عن التكاليف والعوائد من القرار، وما هو البديل الذي يحقق أفضل النتائج الممكنة.
 - التركيز على فهم المشكلة الأساسية، والتعامل مع الأسباب المؤدية للمشكلة لا التعامل مع النتائج أو المظاهر للقضاء على المشكلة من جذورها، واقتراح الحلول والبدائل المناسبة.

- طرح السؤال عما يجب فعله، وتشخيص المشكلة بعد تحديدها وحشد الموارد لاستخدامها في عملية اتخاذ القرار.

عناصر اتخاذ القرار

- أ- متخذ القرار: يتمتع متخذ القرار بالسلطة التي تخوله لاتخاذ القرار الإداري، كما يجب أن تكون له شخصية ذات مهارات وكفاءات تؤهله للإبداع في اتخاذ القرارات الصعبة في حياة المنظمة.
- ب- موضوع القرار: وهو المشكلة التي تتطلب الدراسة، ومعرفة طبيعتها، ودرجة تعقيدها، ودرجة التأكد أو المخاطرة في هذا القرار.
- ت- الأهداف والدافعية: فالقرار المتخذ عبارة عن سلوك أو تصرف معين من أجل تحقيق هدف معين وبالتالي فالقرار الصائب يتعلق بالدافع الذي وراء هذا القرار، ودرجة دافعية متخذ القرار.
- ث- البيانات والمعلومات: كل عملية اتخاذ قرار تسبقها عملية جمع وتحليل معلومات وبيانات كافية عن مشكلة موضوع القرار، ويعتبر هذا العنصر نقطة حاسمة في نجاح عملية اتخاذ القرار.
- ج- التنبؤ: يعتبر ركنا أساسيا لعملية اتخاذ القرار، لأن كل قرار له آثار مستقبلية سواء كانت إيجابية أو سلبية يجب التنبؤ بها قبل حدوثها.
- ح- البدائل: كلما توفرت بدائل كثيرة ومتنوعة لحل المشكلة، كلما كانت عملية اتخاذ القرار أصعب، لهذا فإن القرار الجيد هو الذي يختار أحسن بديل من بين البدائل المتاحة.
- خ- المناخ الذي يتم فيه اتخاذ القرار: إن بيئة المؤسسة الاقتصادية، سواء داخلية أو خارجية تعتبر من العوامل الضرورية الواجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار معين، وذلك من أجل معرفة إمكانية تطبيق هذا القرار وتحت أي قيود.

طبيعة صنع القرار

يعرف القرار بأنه: نهاية عملية خاصة لتقييم الأهمية النسبية لمجموعة من البدائل المتاحة واختيار أفضلها. أما عملية صنع (اتخاذ) القرار فهي تعني: اختيار واحد من بين اثنين أو أكثر من البدائل المتاحة بعد تقييمها على ضوء قدرتها على تحقيق الأهداف الموجودة من صنع القرار. إن صنع القرار هو أساس وجوهر الإدارة والقوة المحركة لدورة النشاط الإداري وبالدرجة التي يمكن معها النظر للإدارة على أنها اتخاذ للقرارات. لذلك فإن القول بأن عملية صنع القرار ماهي إلا اختيار بديل محدد من بين عدة بدائل مختلفة وإن كان تصويراً صحيحاً لحقيقة القرار إلا أنه قد يوحي بسهولة العملية وبساطتها، وعلى العكس من ذلك فقد يتم الاختيار عادة على

مراحل مختلفة واستناداً لمعلومات متشابهة وتحت ضغط مؤثرات متعددة، الأمر الذي يجعل عملية صنع القرار صعبة ومعقدة.

وبناء عليه فالقرار الذي يتخذه مدير معين قد يكون في أغلب الأحيان استمراراً لقرارات أخرى اتخذها أفراد آخرون، ومن ثم فاختيار بديل من معين من بين عدة بدائل مختلفة يتم في ضوء عدد كبير من العوامل والمؤثرات التي تحكم الاختيار، وبالتالي فصنع القرار لا يجب أن يفهم على أنه اختيار سهل بين بدائل واضحة ومحددة وإنما هي عملية مركبة ومتشابهة تستند إلى معلومات من مصادر مختلفة والأهم من ذلك أن أي قرار يستند عادة على قرارات سابقة ويؤثر على قرارات لاحقة.

بإضافة إلى ما تقدم فإن القرار يكون رشيد إذا ما حقق الأهداف التي من أجلها، وعليه فإن القرار الرشيد يعني: مسألة نسبية تتعلق بكل مشكلة وكل طرف.

متطلبات القرار الرشيد

ينبغي أن تتضمن متطلبات القرار الرشيد ما يلي:

- 1- الاستفادة بما تتيحه التطورات الحديثة في مجال محاسبة الإدارية لتوفير قاعدة مناسبة من المعلومات الجيدة والجاهزة.
- 2- الاستعانة بالأساليب الكمية والإحصائية المناسبة.
- 3- الاهتمام بالأبعاد السلوكية للمعلومات المحاسبية التي تختص بصنع القرار.

مراحل صنع القرار

تتضمن المراحل الرئيسية لعملية صنع القرار ما يلي:

- 1- التعرف على المشكلة.
- 2- تحديد المشكلة.
- 3- تعيين الأهداف.
- 4- تحديد البدائل.
- 5- تقييم مقارنة البدائل.
- 6- اختيار أفضل بديل.
- 7- التحليل اللاحق للمثالية.
- 8- خطة تنفيذ القرار.

المبحث الثالث

أثر إنشاء النظام المالي المحاسبي الالكتروني
على اتخاذ القرارات

المقدمة

النظام المالي هو الإطار الذي يحكم كيفية تداول الأموال والموارد في الاقتصاد، ويتضمن المصارف، والأسواق المالية للحكومة بينما يشير مصطلح اتخاذ القرارات المالية إلى العملية التي يقوم فيها الأفراد أو المؤسسات البدائل المالية واختيار الخيار الأمثل بناءً على الأهداف المالية والظروف الفردية أو التنظيمية.

حسب المادة الثامنة والثلاثون من اللائحة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات السعودية:

1. يكون للجامعة نظام محاسبي يتفق مع التعليمات المالية للميزانية والحسابات، وتتوافر فيه جميع عناصر الرقابة الداخلية، ويساعد إعطاء التقارير اللازمة للإدارة، والجهات المختصة.
2. يعتمد مجلس جامعة بتوصية من لجنة المراجعة، دليل السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية المعد من الجامعة بما يتفق مع أحكام هذه اللائحة.

النظام المالي المستخدم في معهد الدراسات الاستشارية

يتألف النظام المالي لمعهد الدراسات والاستشارات في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل من عدة عناصر تعمل معاً لتسهيل عمليات التمويل والإدارة المالية للمعهد. يشمل هذا النظام عادة المؤسسات المالية الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات المالية التي تحكم تحول الأموال وإدارتها.

- المؤسسات المالية الداخلية: تشمل هذه المؤسسات القسم المالي في المعهد، والذي يكون مسؤولاً عن إدارة الأموال والموارد المالية الخاصة بالمعهد. يقوم هذا القسم بوضع السياسات والإجراءات المالية الداخلية وضمان التزام المعهد بالقوانين المالية والمحاسبية المعمول بها.
 - المؤسسات المالية الخارجية: تشمل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي يتعامل معها المعهد لتنفيذ عمليات مثل تحويل الأموال، وإدارة الاستثمارات، وغيرها من الخدمات المالية.
 - السياسات والإجراءات المالية: تتضمن هذه السياسات والإجراءات القوانين والتشريعات المالية التي يجب على المعهد الالتزام بها، بالإضافة إلى السياسات الداخلية التي تحكم عمليات الإنفاق والتحويلات المالية والمحاسبية.
 - أنظمة المعلومات المالية: يشمل هذا العنصر الأنظمة والبرمجيات التي يستخدمها المعهد لتسجيل ومراقبة العمليات المالية، مثل أنظمة المحاسبة وأنظمة إدارة الأصول المالية.
 - الرقابة المالية والمحاسبية تشمل هذه العناصر الآليات والإجراءات التي تضمن الالتزام بالمعايير المالية والمحاسبية وتقديم التقارير المالية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.
- باستخدام هذه العناصر المالية وتطبيقها بشكل فعال، يمكن لمعهد الدراسات والاستشارات في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل تحقيق أهدافه المالية بشكل فعال ومستدام.

اتخاذ القرارات

عملية اتخاذ القرارات في معهد الدراسات والاستشارات في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل تتبع إجراءات محددة تضمن اتخاذ القرارات بناء "على معايير محددة وبشكل شفاف ومدرس، نوضح هنا كيف تتم هذه العملية:

1. تحديد الهدف والمعطيات: يتم تحديد الهدف المراد تحقيقه بوضوح، سواء كان ذلك تحسين البرامج الأكاديمية، أو زيادة الإيرادات، أو تطوير البنية التحتية، ومن ثم جمع المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات بناء "على أسس واضحة ودقيقة.
 2. تحليل البدائل: يتم تقديم مجموعة من البدائل الممكنة لتحقيق الهدف المحدد، وتقييم كل بديل بعناية باستخدام معايير مثل التكلفة، والفعالية، والموارد المتاحة، والتأثير على الأطراف ذات الصلة.
 3. التشاور والتعاون: قد يشمل عملية اتخاذ القرارات استشارة مجموعة من الخبراء أو من الأطراف المعنية، بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب والشركاء الخارجيين.
 4. اتخاذ القرار: بعد تقييم البدائل والتشاور، يتم اتخاذ القرار النهائي بشكل رسمي، مع توثيق الأسباب والمعطيات التي دعمت هذا القرار.
 5. تنفيذ القرار: يتم تنفيذ القرار المتخذ بشكل فعال، مع تخصيص الموارد اللازمة وتحديد المسؤوليات والجدول الزمنية لتنفيذ القرار بنجاح.
 6. مراقبة وتقييم: يتم مراقبة تنفيذ القرار وتقييم نتائجه بانتظام للتأكد من تحقيق الأهداف المحددة، وفي حالة الحاجة، يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية إذا لزم الأمر.
- باستخدام هذه الخطوات، يمكن لمعهد الدراسات والاستشارات في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل اتخاذ القرارات بشكل مدروس وفعال، مما يساهم في تحقيق أهدافه المؤسسية وتطويره المستمر.

مستخدمي القوائم المالية وعملية اتخاذ القرار

عملية اتخاذ القرار لا يمكنها أن تتم بمعزل عن بيئة المعلومات التي تحيط بها، والتي تعد المصدر الأول والأساسي لاتخاذ القرار بغض النظر عن نمط وأبعاد ذلك القرار سواء كان مالياً، أو إدارياً، أو اقتصادياً، أو اجتماعياً، أو غير ذلك من القرارات. حيث يمثل الهدف من إعداد القوائم المالية هو تلبية احتياجات مستخدميها في ترشيد عملية اتخاذ القرار

الفرع الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار.

عملية اتخاذ القرارات هي عملية اختيار بين البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة، وعليه فإن القرار هو الرأي النهائي الذي يعتمد عليه متخذي القرار من بين قرارات أخرى مطروحة.

تخدم الفرع الثاني: الاحتياجات المعلوماتية لمس القوائم المالية

مستخدمي القوائم المالية هم الأشخاص الراغبون في الحصول على المعلومات المالية لاستخدامها في عملية اتخاذ القرار.

الفرع الثالث: القوائم المالية كمصدر معطيات لعملية اتخاذ القرار

يمكن تشبيه عملية اتخاذ القرار بأنها نظام متكامل ومكون من أجزائه الثلاثة (مدخلات، معالجة، مخرجات) يحصل متخذ القرار على المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراته من مصادر مختلفة، ولكن القوائم المالية تعد أفضل المصادر.

الشكل التالي يوضح كيف تستخدم القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار



شكل رقم (٥)

اتخاذ القرار يتعلق بعدة عناصر في النظام المالي. على سبيل المثال، يتطلب اتخاذ القرار تحليلاً دقيقاً للبيانات المالية مثل القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى. يُستخدم هذا التحليل لتقييم أداء الكيان المالي، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتحديد الاتجاهات القادمة.

بالإضافة إلى ذلك، يتأثر اتخاذ القرار بظروف السوق والاقتصاد بشكل كبير. على سبيل المثال، التغيرات في أسعار الفائدة، وسياسات الحكومة، وظروف السوق العامة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على القرارات المالية والاستثمارية.

علاوة على ذلك، النظام المالي يوفر أدوات لتمويل القرارات المالية، مثل القروض والتمويل الأسهم والسندات. يجب على القادة والمديرين اتخاذ قرارات بناءة حول كيفية استخدام هذه الأدوات بطريقة تعزز النمو وتحقيق الأهداف المالية للكيان.

يلعب النظام المالي دوراً حيوياً في توجيه وتشكيل عمليات اتخاذ القرار في الشركات والمؤسسات، حيث يوفر البيانات والأدوات الضرورية لاتخاذ القرارات المالية الصائبة والمستنيرة.

يمكن تفصيل العلاقة بين اتخاذ القرار والنظام المالي بشكل أكثر تفصيلاً على النحو التالي:

1. تحليل البيانات المالية: يعتمد اتخاذ القرار بشكل كبير على تحليل البيانات المالية المتاحة، مثل القوائم المالية، والتقارير المالية الأخرى مثل تقارير التدفق النقدي والتقارير الضريبية. هذا التحليل يساعد في فهم أداء الكيان المالي وتحديد المشكلات والفرص الناشئة.
 2. تقييم الاستثمارات: يتطلب اتخاذ القرار فيما يتعلق بالاستثمارات تقييمًا دقيقًا للفرص المحتملة والمخاطر المرتبطة بها. يتضمن ذلك تحليل تكاليف الاستثمار، والعائد المتوقع، والفوارق في الزمن القيمي للنقد، وغيرها من العوامل المالية.
 3. إدارة المخاطر المالية: يتعين على القادة والمديرين أن يتخذوا قرارات مالية تأخذ في الاعتبار تقليل المخاطر المالية وتحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد. هذا يشمل تحليل المخاطر المحتملة، وتطوير استراتيجيات لإدارتها، مثل التأمين واستخدام أدوات مالية مشتقة.
 4. تخطيط رأس المال والميزانية: يتطلب اتخاذ القرار أيضًا تحديد كيفية تخصيص رأس المال ووضع الميزانية، وهذا يتضمن تحديد التكاليف والإيرادات المتوقعة وتحديد الأولويات والاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة.
 5. تقييم الأداء المالي: يتمثل جزء أساسي من عملية اتخاذ القرار في تقييم أداء الكيان المالي بانتظام للتأكد من تحقيق الأهداف المالية والاستراتيجية. يشمل ذلك مقارنة الأداء بالأهداف المحددة وتحليل الفجوات واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحسين.
- يتعلق اتخاذ القرار بشكل وثيق بالنظام المالي حيث يوفر الأدوات والبيانات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة وفعالة.

مراكز التكلفة أو المخصصات المالية

- لكل مشروع أو برنامج في الجامعة، يتطلب فتح مركز تكلفة، أو مخصص مالي للمشروع، أو مهمة، أو نشاط معين برسوم مالية بحيث يتم تحميل هذا المركز بالإيرادات والمصاريف
- السياسات المحاسبية
- هي مجموعة السياسات المنظمة لإدارة الأعمال المالية والمحاسبية للجامعة، بحيث تكون دليلًا واضحًا للسياسات التي ستتبع في إعداد البيانات المالية الختامية للجامعة وعلى أن تكون هذه السياسات وفقًا لنظام التعليم العالي، ولوائحه المنظمة والمبادئ والمعايير المحاسبية الحكومية والتي من خلالها يظهر للجهات المعنية المركز المالي الحقيقي للموارد الذاتية.

الأساس المالي المحاسبي المطبق

تتبع إدارة الجامعة متمثلة بالموارد الذاتية الأساس المحاسبي النقدي، وهو في طور التحول أساس الاستحقاق وتعمل على ذلك وفق النظام المالي الجديد للدولة.

السياسة العامة

السنة المالية للموارد الذاتية: هي السنة المالية للدولة وتتبع الجامعة طريقة القيد المزدوج في إثبات العمليات المالية والسجلات المحاسبية وعرض القوائم المالية على أساس المعايير المالية الحكومية.

التقارير المالية السنوية

تقارير مالية تعد من قبل إدارة الحسابات المستقلة وتراجع نصف سنويا" من قبل مراجع حسابات الجامعة الخارجي، ويعد عنها تقرير لجنة المراجعة تمهيدا" لرفعها لمجلس الجامعة وفق المادة (47) من اللائحة المنظمة للشؤون المالية للجامعات، وهي كالتالي:

1. قائمة المصروفات والإيرادات.
2. قائمة المركز المالي للموارد الذاتية.
3. قائمة التدفقات النقدية.
4. ميزان المراجعة.

تمسك إدارة الحسابات المستقلة بحساباتها باستخدام نظام إلكتروني معتمد من قبل صاحب الصلاحية خاص بالحسابات على الحاسب الآلي لإثبات وتسجيل مصروفات وإيرادات الموارد الذاتية. وتقوم إدارة الحسابات المستقلة بالتأكد المستمر من صلاحية النظام وملائمته مع الاحتياجات ومتطلبات العمل المالي والمحاسبي والتحليل والتخطيط والرقابة ومتابعة الأعمال فيه والسعي لتحديثه وتطويره وإبقائه متناسقا "مع أعلى مستويات الأداء المحاسبي.

بعض الجوانب الإضافية لعلاقة اتخاذ القرار بالنظام المالي

- توجيه السياسات المالية: يساهم النظام المالي في تحديد السياسات المالية التي توجه عمليات اتخاذ القرار في المؤسسات، مثل سياسات التمويل والاستثمار وإدارة رأس المال.
- تحقيق الشفافية والتقارير المالية: يساهم النظام المالي في توفير المعلومات المالية الصحيحة والموثوقة من خلال تقارير مالية شفافة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة وبناء الثقة بين الأطراف المعنية.
- الامتثال للتشريعات واللوائح المالية: يجب على الشركات والمؤسسات الامتثال للتشريعات واللوائح المالية المحلية والدولية. يساعد النظام المالي في تتبع وتقديم التقارير المالية بطريقة تتفق مع هذه اللوائح.

- توجيه الاستراتيجية المالية: يساعد النظام المالي في توجيه الاستراتيجية المالية للمؤسسة، مما يسهل تحقيق أهدافها المالية والتنموية على المدى الطويل.
- توجيه استخدام التكنولوجيا المالية: يشجع النظام المالي على استخدام التكنولوجيا المالية المتطورة، مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، لتحسين عمليات اتخاذ القرار وزيادة الكفاءة والدقة.
- باختصار، النظام المالي له دور حاسم في توجيه عمليات اتخاذ القرار في المؤسسات، وتحقيق الأهداف المالية والاستراتيجية بشكل.
- تقدير قيمة الشركة: يساهم النظام المالي في تقدير قيمة الشركة من خلال تحليل البيانات المالية وتقييم الأصول والخصوم وتقييم الأداء المالي. هذا يساعد على تحديد سعر الأسهم واتخاذ القرارات بشأن الاستحواذ والاندماجات والاستثمارات الأخرى.
- تحديد هيكل رأس المال: يساهم النظام المالي في تحديد هيكل رأس المال المثلى للشركة، بما في ذلك تحديد نسبة الديون إلى حقوق الملكية، وتحديد مصادر التمويل المناسبة، وإدارة التكلفة الرأسمالية.
- التخطيط الضريبي: يعتمد التخطيط الضريبي على تحليل النظام المالي لتحديد السياسات والاستراتيجيات التي تقلل من التكاليف الضريبية بشكل قانوني، مما يساعد في تحقيق أقصى استفادة من الفوائد الضريبية المتاحة.
- تقييم الأداء الاقتصادي: يساهم النظام المالي في تقديم معلومات حول الأداء الاقتصادي العام، مثل معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم ومعدلات البطالة، مما يؤثر على قرارات الاستثمار والنمو وإدارة المخاطر.
- التنبؤ بالاتجاهات المالية: يساعد النظام المالي في التنبؤ بالاتجاهات المالية المستقبلية من خلال تحليل البيانات التاريخية وتقييم الاتجاهات السوقية والاقتصادية، مما يساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة ومستنيرة.
- باختصار، النظام المالي يعتبر إطاراً أساسياً لاتخاذ القرار في المؤسسات والشركات، حيث يوفر المعلومات والأدوات اللازمة لتحليل البيانات واتخاذ القرارات الصائبة لتحقيق الأهداف المالية والاستراتيجية.

النتائج والتوصيات

النتائج

استخدام النظام المالي المحاسبي يمكن أن يؤدي إلى عدة نتائج مترتبة، أهمها:

1. تحسين الشفافية المالية: يمكن للنظام المحاسبي توفير تقارير دقيقة ومفصلة حول الأداء المالي لمعهد الدراسات الاستشارية ومركز التعليم المستمر، مما يعزز الشفافية ويسهل على الإدارة اتخاذ القرارات الاستراتيجية والمستقبلية.
2. تحسين الامتثال: يسهل النظام المحاسبي امتثال المعهد ومركز التعليم المستمر في الجامعة، للتشريعات المالية والضريبية المحلية والدولية، مما يقلل من مخاطر المخالفات وغرامات التأخير المترتبة على عدم سداد الضريبة في مواعيدها النظامية والعواقب القانونية والتي قد تنشأ من المستثمرين والمستفيدين من خدمات الجامعة.
3. توفير تحليلات متقدمة: يمكن للنظام المحاسبي توفير تحليلات متقدمة حول أداء معهد الدراسات الاستشارية ومركز التعليم المستمر في الجامعة واحتياجات السوق المحلي والدولي، مما يساعد في التخطيط للمستقبل وتحسين الأداء العام.
4. زيادة الكفاءة: يمكن للأنظمة المحاسبية الحديثة أتمتة العمليات المالية، مما يقلل من الوقت والجهد المطلوبين للقيام بالمهام الروتينية مثل إعداد التقارير والفواتير يدوياً لدى الوحدات المالية المختلفة في الجامعة.
5. تقليل الأخطاء: تقلل الأنظمة المحاسبية من الأخطاء في ادخال البيانات يدوياً وبالتالي توفر الأنظمة المحاسبية بيانات دقيقة لاتخاذ القرارات على مستوى متخذي القرار والمستثمرين لدى الجامعة.
6. تعزيز التواصل: يمكن للنظام المحاسبي تحسين التواصل بين مختلف أقسام المنظمة (الجامعة) من خلال مشاركة البيانات المالية والتقارير بشكل فعال وسهولة متابعتها والرقابة عليها.
7. تعزيز الثقة: باعتماد نظام محاسبي موثوق، يمكن للمنظمة (الجامعة) تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين والشركاء في المنظمة (الجامعة) وقدرتها على إدارة أمورها المالية بكفاءة.
8. تعزيز الرقابة: يوفر النظام المحاسبي آليات لمراقبة العمليات المالية وتحديد أية مخاطر محتملة، مما يساعد في تعزيز الرقابة الداخلية وتقليل فرص الاحتيال، والتواطؤ المحكم الذي يخدم أهداف شخصية بخلاف أهداف المنظمة.
9. تحسين عمليات المراقبة: يمكن للنظام المحاسبي تسجيل جميع العمليات المالية بدقة، مما يسهل عملية مراقبة الأنشطة المالية والتحقق من صحتها والرقابة عليها.
10. تقليل التكاليف: يمكن للنظام المحاسبي تقليل التكاليف المتعلقة بالعمليات المالية من خلال تحسين كفاءتها وتقليل الهدر وذلك من خلال التقارير المالية الدقيقة المنبثقة من نظام محاسبي موثوقة.
11. تسهيل التخطيط المالي: يساعد النظام المحاسبي في توفير بيانات مالية دقيقة وموثوقة، مما يسهل عملية التخطيط المالي ووضع الأهداف المستقبلية لإدارة المنظمة (الجامعة).
12. دعم النمو: يمكن للنظام المحاسبي دعم عمليات التوسع في نشاط الاستثمار والنمو من خلال توفير تقارير مالية دقيقة وموثوقة لجذب المستثمرين والشركاء الاستراتيجيين.
13. تحسين تقارير الأداء: يمكن للنظام المحاسبي توليد تقارير دورية ومخصصة حول أداء المنظمة (الجامعة) بشكل شامل، مما يساعد في تقييم الأداء وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
14. تحسين إدارة النقدية: من خلال تتبع الإيرادات والمصروفات بدقة، يمكن للنظام المحاسبي مساعدة معهد الدراسات ومركز التعليم المستمر في تحسين إدارة النقدية وتقليل مشاكل السيولة في الحاضر والمستقبل (التخطيط المالي).
15. توفير الوقت والجهد: باستخدام الأتمتة والتكنولوجيا، يمكن للنظام المحاسبي توفير الوقت والجهد الذي يُستهلك عادة في عمليات الحسابات اليدوية المستخدمة حالياً في الجامعة.

التوصيات

- 1- إنشاء مركز للأبحاث المالية: تعزيز الأبحاث والتحليلات حول النظام المالي وتأثيره على القرارات الاستشارية، مما يساهم في توفير معلومات دقيقة وتحليلات تعزز فهم الطلاب والباحثين.
- 2- دراسة مواد مالية واقتصادية: اتخاذ مسار دراسي يركز على المواد المالية والاقتصادية لفهم أساسيات النظام المالي وتأثيره على الاقتصادات.
- 3- تنظيم ندوات وورش عمل: تنظيم فعاليات متعلقة بالنظام المالي وأثره على مجال الاستشارات، مع مشاركة خبراء ماليين ومستشارين لمشاركة الخبرات وتوجيه الطلاب والمهتمين.
- 4- برنامج تدريبي متخصص: تطوير برنامج تدريبي يركز على تطبيق النظام المالي في حالات استشارية ودراسات حالة، مما يمكن الطلاب من اكتساب المهارات العملية في تحليل البيانات المالية واتخاذ القرارات.
- 5- التدريب العملي: البحث عن فرص التدريب أو العمل الصيفي في مجالات مالية لتطبيق المفاهيم النظرية في بيئة عمل وأفعيه.
- 6- تعزيز التعاون مع القطاع الخاص: تطوير شراكات مع شركات الاستشارات المالية والمؤسسات المالية لتوفير فرص تدريبية ومشاريع عمل تطبيقية للطلاب، مما يساهم في تعزيز تطبيق النظام المالي في العمل الاستشاري.
- 7- استشارة المستشارين الأكاديميين: طلب المشورة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في المالية والاقتصاد بخصوص الدورات والمشاريع التي تعزز فهم النظام المالي واتخاذ القرارات.
- 8- دمج التكنولوجيا في التعليم: استخدام التكنولوجيا لتعزيز تعلم الطلاب حول النظام المالي وتطبيقه في الاستشارات، مثل استخدام منصات التعليم الإلكتروني والبرمجيات المالية والحديثة.

الدراسات المستقبلية

وفي نهاية هذا البحث نتمنى أن نكون قد فتحنا مجالاً للمزيد من الإثراء في هذا الموضوع ومهدنا الطريق لدراسات أكثر توسعاً وشمولية.

ويمكن توضيح أبرز الدراسات المستقبلية المقترحة هي:

- 1- أثر التكنولوجيا المالية على الدراسات الاستشارية واعتماد النظام الإلكتروني.
- 2- دراسة التأثير المحتمل للتمويل الأخضر والاستدامة المالية على النظام المالي وعمليات الاستشارات المالية، وتطوير استراتيجيات مالية مستدامة.
- 3- دراسة وتحليل الإطار التنظيمي الحالي للمملكة العربية السعودية وتطوير إطار تنظيمي جديد يشجع على الابتكار ويحمي المستهلكين.
- 4- تأثير التمويل الرقمي على النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

- 1- إبراهيم شكري، (1990)
- 2- أثر الافصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل في ضوء معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية (رمضان عبد الحميد الميهي).
- 3- أثر تعدد مصادر التمويل على كشف التدفق النقدي وتفعيل إجراءات الرقابة عليـة (علي المعفوري 2017م).
- 4- أثر معيار المحاسبة الدولي في تحقيق خصائص المعلومات المحاسبية (عقيل هاشم محمد).
- 5- أحمد علاء (2017) المحاسبة المالية المتقدمة: الطبعة الأولى، القاهرة: مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- 6- التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية (بن يوسف 2014م).
- 7- الجاوي، طلال محمد والمسعودي، حيدر علي (2018) المحاسبة المالية المتوسطة على وفق المعايير الدولية للتقارير المالية: الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار الأيام للطباعة والنشر والتوزيع.
- 8- الغالي، إبراهيم، (2013)، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية، أطروحة دكتوراة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 9- القواعد المنظمة للمجالس الاستشارية الدولية في الجامعات الصادرة بقرار مجلس شؤون الجامعات رقم (1443/5/1) في اجتماعه (الخامس)، المنعقد بتاريخ 1443/04/20هـ.
- 10- اللائحة التنظيمية لمعهد الدراسات الاستشارية بجامعة الامام عبد الرحمن لعام 1441هـ.
- 11- اللائحة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات الصادرة بقرار مجلس التعليم العالي رقم (2/6) بتاريخ 1416/01/11هـ.
- 12- المجهلي، ناصر، (2009) خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- 13- بحري علي، (2019)، التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراة تخصص علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
- 14- (جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، 1443) دليل السياسات والإجراءات المحاسبية لإدارة الحسابات المستقلة.
- 15- جمعة، أحمد (1432) المحاسبة الإدارية التخطيط والرقابة وصنع القرار: الطبعة الأولى عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 16- دور المدقق الخارجي في كفاءة وجودة الأداء المحاسبي (حيدر صباح حسن ذو الفقار).
- 17- رفيقة حروش، (2013) اقتصاد وتسيير المؤسسة لجرائر دار الأمة للنشر والتوزيع.
- 18- نظام الجامعات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/27) وتاريخ 1441/03/02هـ.
- 19- نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه الطبعة الخامسة (2021م).

20-يونس، فيصل محمد (2012)، استراتيجيات اتخاذ القرارات الإدارية مجلة البحوث التربوية والنفسية،
العدد36، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

الملاحق

الهيكل التنظيمي لمعهد الدراسات الاستشارية

